إشكالية بناء الدولة في العالم العربي

أ. صافو محمد

لقد كانت معاهدة لوزان (1922) بمثابة النهاية الرسمية للإمبراطورية العثمانية التي عاش في ظلها معظم العرب خلال أربعة قرون كاملة، وبداية التأسيس لوعي سياسي عربي يحدد هويتهم السياسية والإطار الجغرافي الذي يعرفها، والمجال الذي تتحرك فيه والمحيط الذي تتفاعل معه.

ولاقت فكرة إعادة صياغة العالم على أساس قوة التصميم الذاتي للكيانات الوطنية تشجيعاً في خطابات الرئيس الأمريكي آنذاك (وودرو ويلسون) وقادة آخرين من الحلفاء[1]، وهو ما حفّز العرب على التفكير والعمل من أجل إجراء تغيير في المكانة السياسية وتقرير مصيرهم من خلال الاستقلال وبناء دولة عربية مستقلة.

غير أنّ هذه الآمال العربية اصطدمت بنهج وسياسة إنجلترا وفرنسا في السنوات التي عقبت الحرب، حيث كان لهذه الدول مصالحها الجوهرية التي عملت على تحقيقها، وبموجب ذلك خضعت معظم البلدان العربية للسيطرة البريطانية – الفرنسية إضافة إلى زرع كيان معاد (إسرائيل) داخل الجسم العربي، ساهم وبدور فعال في هندسة المنطقة العربية والتحكم إلى حد بعيد في تحديد خط سيرها.

وأمام هذا الواقع الاستعماري كان لزاماً على العرب أن يخوضوا مسارات نضال سياسي، وحروب تحريرية طويلة قادت في النهاية إلى الاستقلال، لكن في إطار كيانات جديدة اسمها (الدولة الوطنية)، وبذلك انقسم العالم العربي على نفسه، ووصل عدد الكيانات المشكلة له (22 دولة)، ولازال مرشحاً لمزيد من الانقسامات وميلاد كيانات جديدة. والنتيجة هنا: إذا كانت الدولة الوطنية(l'état -nation) في أوربا نتاج عملية توحيد، فإنّها في العالم العربي نتاج عملية تفكيك مستمرة. قدمت نفسها على أساس أنّها الأداة المثلى لتحقيق حاجيات المواطن وضمان مختلف حقوقه والتصدّي

لمختلف التحديات مهما كانت طبيعتها ومصدرها.

والسؤال المطروح هنا: هل استطاعت الدولة العربية (الوطنية) مجابهة التحديات التي فرضتها مرحلة ما بعد الاستقلال؟

لقد واجهت الدول العربية أربعة أنواع من المشاكل والتحدّيات وهي تعمل على تأسيس وإعادة بناء كيانات جديدة، تمثلت فيما يلي[2]:

- مشكلة بناء الدولة وهي مشكلة تركيبية تتعلق بزيادة التكامل والاندماج.
- مشكلة البناء القومي وهي تؤكد على الجوانب الثقافية للتطور السياسي.
- المشاركة السياسية وتتعلق بتمكين المواطن من المساهمة الدائمة والفاعلة في اختيار البدائل المرتبطة بحقوقه ومصيره.
- مشكلة توزيع الرفاه وترتبط بالتوزيع العادل للقيم بين مختلف الفئات الاجتماعية بما يضمن كرامتها.

لكن، كيف كان أداء الأنظمة العربية وهي تسعى للتعامل مع هذه التحديات؟

إنّ المتأمّل في التحديات التي واجهت الدولة الوطنية عربياً يجدها متعددة الأبعاد (سياسية، اجتماعية، اقتصادية، ثقافية وقيمية)، ويبدو أن الأداء كان ضعيفاً وعلى جميع المستويات حيث تجمع معظم تقارير التنمية الإنسانية العربية على سوداوية الواقع.

وفي هذا الإطار جاء تقرير العام 2009 مكمّلا للتقارير السابقة بدءاً من العام 2002، والتي كشفت عن نواقص ثلاثة فادحة تعيق مسار التنمية في المنطقة العربية، ويتعلق الأمر بالمعرفة والحرية وحقوق المرأة، وذلك كله نتاج فلسفة أمنية تقليدية تتمحور حول الدولة وأمنها دون أدنى اهتمام لأمن الإنسان، وخاصة ذلك التهديد الذي تكون الدولة ذاتها مصدراً له.

" فالعلاقة بين الدولة وأمن الإنسان ليست علاقة سليمة، ففيما يتوقع من الدولة أن تضمن حقوق الإنسان، نراها في عدة بلدان عربية تمثل مصدراً للتهديد ولتقويض المواثيق الدولية والأحكام الدستورية الوطنية "[3].

وكان من نتاج هذه العلاقة غير السليمة، تردّي الوضع التنموي العربي، ولعلّ محمد جواد رضا[4] خير من شخص الوضع بقوله: "خلال نصف القرن الماضي لم ننجز إنجازاً حضارياً واحداً نابعاً من تفكيرنا بأنفسنا ومصلحتنا، لم نبن شبكة من طرق المواصلات على الأرض العربية تيسر نقل منتجاتنا الزراعية والحيوانية بين الأقطار العربية الممتدة على قارتين عظيمتين. لم نبن أسطولاً تجارياً يتحرك بين المدائن العربية

عـاملاً علـى تحقيـق الوحـدة الاقتصـادية بـين الأقطار العربية، ويسهل التبادل التجاري بينها ويـوفر فـرص العمـل لـلآلاف مـن الرجـال والنسـاء. لم نـبن مؤسسـة صـناعية تصـنع منتجاتنا الزراعية والحيوانية وتفتح لاقتصادنا الأسواق العالمية. لم نؤسس نظاماً تربويّاً يؤدّي إلى خلـق التنـاظر الفكـري والكفايـة الإنتاجية بين الأجيال العربية. لم نقم مؤسسة طبية متكاملة بين أقطار الأمّة العربية ترتفع بالمسـتوى الصـحي للأمّـة الـذي هـو أسـاس السـعادة العامـة والإنتاجيـة العاليـة. لم نؤسـس نظاماً مصرفياً يقرب بين أنواع النقد العربية وييسر سيولة المال العربي بين الأسواق العربية ويسـهم في نمائها الاقتصادي والاجتماعي. لم نبتدع نظاماً قانونياً يحمي حقوق المستثمرين ويشـجعهم علـى توظيـف رسـاميلهم في عمـران الـوطن العربـي. لم نفعـل شـيئاً مـن هـذا. وقـد ضاعت كل الفرص لفعله الآن".

ويمكـن أن نضـيف: لم نحقـق تماسـكاً اجتماعيـاً، ولا انـدماجاً وطنيـاً، ولم نـبن المؤسسـات التمثيليـة المعـبرة عـن المشـاركة السياسـية، الأمـر الـذي ضـاعف مـن حـدة العنـف السياسـي - كعنصـر أساسـي لعمليـة التغـيير- في الكـثير مـن البلـدان العربيـة. وبتعبير آخر فشلنا في بناء الدولة الديمقراطية الحديثـة بمـا هـي مجمـوع أدوات عقلنـة المجتمـع[5]، والعقلانيـة هنـا لابـد أن تكـون تامة وشاملة وليست قطاعية أو مرحلية.

إن هـذا التشـخيص يكشـف عـن أزمـة بنيوية عميقة تعيشها الدولة العربية، وأهمّ مظاهرها[6]:

- عدم استكمال البناء المؤسسي للدولة:

يلاحظ في معظم الدول العربية عدم ترسخ فكـرة الدولـة كمؤسسـة دائمـة، منفصـلة ومتميزة عن السلطة الحاكمة. وفي هذا الصدد يقـول محمـد جـابر الأنصـاري: " وعـن البيـان يجب التفريق بين النظام الحاكم وبين مؤسسة الدولة ككل. هذا من الناحية النظرية، وفي الحـالات الطبيعيـة لأوضـاع الـدول، ولكـن مسـألة التفريـق بهـذه البسـاطة عنـدما يكـون الجهاز الحاكم ذاته، وأحياناً الفرد الحاكم ذاته هو "صمام الأمان" بالنسبة إلى بقاء الدولة... كمـا في حـالات عربيـة عديـدة أوضـح مـن أن يشار إليها[7].

- ضـعف وهشاشـة الدولـة مقابـل تضـخم أجهزتها ومؤسساتها اللاّفعالة:

لقـد تضـخمت مؤسسـات الدولـة الوطنيـة بشكل كبير انطلاقاً من تغلغلها وتمددها في مختلف مجالات النشاط، لكن ذلك لم يكن بالمعنى الإيجابي وهو ما تسبب في ضياع الوقت والجهد والمال. الشيء الذي انعكس على أدائها مـن حيـث بنـاء علاقـة تكامـل وانسـجام مـع

مواطنيها، أو مجابهة التحديات الخارجية وتعميق الاستقلال الخارجي.

- علاقة التأزّم بين الدولة ومجتمعها:

ومرد ذلك سعي السلطة الحاكمة إلى فرض سيطرتها على مختلف تكوينات المجتمع المدني، وحرمانه من الاستقلالية الضامنة لفاعليته وحركيته "و هكذا فالدولة، أعني السلطة الحاكمة، هي التي أنشأت لنفسها المؤسسات التي تحتاج إليها، وهي التي تغذيها وتوجهها وتمنحها السلطة والنفوذ. هذه الدولة تبتلع المجتمع المدني فلا تترك مجالاً لقيام مؤسسات خارج الدولة، فكل المؤسسات هي امتداد للمؤسسة الأم: الدولة..." [8]

- ضعف البنية الاقتصادية للدولة واعتمادها على الريع بدل الإنتاج:

يطلق البعض على هذه الدول مفهوم "دول رصد التخصصات"، كمقابل لمفهوم "دول الإنتاج"[9]، وهنا تقوم الدولة بدور الوسيط بين القطاع النفطي وبقية القطاعات من خلال برامج الإنفاق العام، وفي ظل غياب الاقتصاد المنتج ما زالت الأنظمة العربية متحررة كثيراً من الاستجابة لمطالب الحريات السياسية والمدنية مادامت هي مصدر الرزق لقطاعات مجتمعية واسعة، وفي بعض الحالات وعند تراجع تمويلات الريع تضطر بعض الدول إلى إجراءات تقشفية، والرفع من الضرائب. مقابل هامش من الحرية السياسية المحسوبة والمقيدة.

- استشراء الفساد السياسي والإداري وغياب الرقابة والمساءلة:

ولعل أحسن توصيف لهذا الفساد وتأثيره على بنية الدولة برمتها، ما عبّر عنه الرئيس الجزائري عام 1999، في خطاب أمام إطارات الأمّة بقوله: "بأن الجزائر دولة مريضة بالفساد". وحسب قوله: "دولة مريضة في إدارتها، مريضة بممارسات المحاباة، ومريضة بالمحسوبية والتعسف بالنفوذ والسلطة، وعدم جدوى الطعون والتظلمات، مريضة بالامتيازات التي لا رقيب عليها ولا حسيب، مريضة بتبذير الموارد العامة بنهبها بلا ناه ولا رادع".

- التبعية الهيكلية للخارج:

وتكشف هذه التبعية عن ضعف الأداء السيادي للدولة العربية سواء تعلق الأمر بمدى قدرتها على التصدّي للتهديدات الخارجية، أو بحرية قرارها السياسي والاقتصادي، فهناك قوى داخلية يرتبط وجودها وأمنها بقوى خارجية أكثر من رضا وقبول مواطنيها. وهو ما يطرح الاستفهام حول أولوية المصالح والرهانات، فهل مصلحة البلد والمواطن هي القائد والموجه، أم أن مصالح قوى التبعية هي التي تحتل موقع الأولوية القصوى في أجندة النخب الحاكمة؟

ولم تعد قضية بناء الدولة شأناً داخليا يحكمه مبدأ السيادة وما يتبعه من حرية في علاقة الدولة بمواطنيها بل باتت تشكل أولوية قصوى ضمن أطر العلاقات الدولية بتجاوز أثارها وتداعيتها للحدود الوطنية وهو ما يجبر صانع القرار الدولي، الإقليمي والعالمي على التعامل معها في إطار رسم السياسات الأمنية ومحاولة المساهمة في بناء السلام العالمي.

فكثيراً ما أسهم تدهور الأوضاع في بلد ما، وسيادة حالة اللاّاستقرار في التأثير المباشر على أمن دول الجوار الجغرافي تحديدا، وعلى حفظ السلم والأمن الدوليين عموماً.

وبالتالي فإن بناء السلم وتحقيق الأمن تمر حتماً عبر بناء الدولة داخلياً، لكن ما هي المقاربات الكفيلة ببناء الدولة لتنقل من مصدر تهديد للأمن إلى مساهم فعلي ومشارك قوي في بناء السلام؟

إن المقاربات الكفيلة بذلك، تصب كلها في إطار بناء الدولة الحديثة وتجاوز محاولة التكيف العربي الفاشلة مع المتغيرات عبر التمكين "للدولة التحديثية"، بحسب تعبير الدكتور برهان غليون.

1- **الدولة التحديثية:** وهي في الواقع لا حديثة ولا قديمة[10] فهي تتبنى مفاهيم الحداثة، ولكنها لا تتردد في تجاوزها إذا اقتضى الأمر ذلك، وإذا كانت الحداثة تقتضي الحرية وتجعلها مصدراً لشرعية الدولة، فالدولة التحديثية تستطيع أن تبني الدكتاتورية وتراكم السلطة وتضاعف من مركزتها باسم "الدفاع عن الحرية"، إنه منطق الجمع بين المتناقضات الذي وظف ولازال في تبرير السياسات التي لم تنتج في نهايتها إلاّ دولاً ضعيفة وهشة ومقطوعة الأوصال مع مواطنيها وشعوبها.

ومن سمات الدولة التحديثية:

أ- **المركزية الشديدة والسلطة المطلقة:** وليس الهدف من كل ما هو معلن الاستجابة لحاجيات المواطنين، وتسريع وتيرة التنمية، وإنّما إطلاق يد الدولة في التعامل مع رعاياها بالمشيئة ودون خوف تبعة، وذلك اعتمادا على تحديث القوة العسكرية وتطوير البيروقراطية في إطار تعزيز أدوات الضبط والقهر الاجتماعي.

ب- **ضعف التمثيل:** وذلك عبر تزوير إرادة الأمة بواسطة الانتخابات غير الشفافة وغير النزيهة، وهو ما يفرز في النهاية مجالس تمثيلية محلية أو وطنية عاجزة عن التعبير عن مصالح المواطنين وغير قادرة على تحصيلها والدفاع عنها، حيث أصبحت السلطة التنفيذية بعيدة عن أيّ رقابة أو محاسبة.

ج- **دولة استبدادية:** لكنها ليست بالضرورة دولة لا قانونية[11]، فهي تضع الدساتير، وتجري الاستفتاءات حولها، وتعرضها على ممثلي الشعب، كما تسن القوانين وتضعها موضع التنفيذ، لكن لا تتردد كثيراً في اختراقها والقفز عليها، وإعطائها القراءات التي تراها متماشية ومصالحها.

ولعل من أبرز مجالات التحديث هو تحديث نمط الاستبداد "الاستبداد الحداثي"، فواقعنا العربي يشهد اختلالاً بائنا بين دولة تزداد قدرة على الضبط الرقابي، والردع العقابي مصحوب بنزعة تدخلية هائلة في فضاءات الحياة الخاصة والعامة، مقابل مجتمع متذرر مقطوع الأوصال، لقد سبق لعالم الاجتماع الفرنسي لاتوش أن سمّى هذه الظاهرة بـ"التحديث دون حداثة"[12]، قاصداً بذلك التوظيف الأداتي للتحديث لصالح هياكل ومؤسسات السيطرة داخل الدولة، ولكن دون إشاعة فضائل الحداثة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتكشف المتابعة حجم التحديث والتنسيق بين أجهزة الأمن العربية في وقت لازال المواطن يموت من أجل رغيف خبز أو يسجن لمجرد رأي.

ولا يخرج الدكتور خلدون حسن النقيب كثيراً عن هذا الإطار في تحليله لظاهرة الدولة في المشرق العربي المعاصر، واصفاً إيّاها بالتسلطية، مترجماً هذا المفهوم بأسس ثلاثة:

أ- احتكار مصادر القوة والسلطة في المجتمع (اختراق المجتمع المدني).

ب- بقرطة الاقتصاد: إمّا من خلال توسعة القطاع العام، وإمّا بإحكام السيطرة عليه بالتشريع واللّوائح.

ج- كون شرعية نظام الحكم تقوم على القهر من خلال ممارسة الدولة للإرهاب المنظم ضد المواطنين.

أمّا أدوات الحكم التسلطي فيجملها فيما يلي[13]:

أ- النخبة المتسلطة (عسكرية أو مدنية) وفي بعض الحالات الحزب الحاكم.

ب- التركيبة البيروقراطية-العسكرية للدولة.

ج- البنى الموازية لنظام الحكم كالتضامنيات القبلية والطائفية والمهنية.

إن هذه السمات، وهذه الوسائل هي نتاج تحريف عربي لمبدإ المصلحة العليا للدولة، أين تم تجاهل حقوق الناس، وممارسة الاستبداد والتسلط تحت هذا المبدإ الفضفاض وغير المعرف والمحدد.

والواقع أن الدولة ما هي إلاّ رابطة سياسية تهدف في المقام الأول إلى ضمان أمن الأفراد والمساهمة في تحقيق ذواتهم.

وقد نصت المادة (02) من إعلان حقوق الإنسان والمواطن 1789 على ذلك صراحة:

" غاية كل رابطة سياسية المحافظة على حقوق الإنسان الطبيعية غير القابلة للتقادم، هذه الحقوق هي الحرية، والملكية، والأمن، ومقاومة الطغيان"[14].

وبالتالي فإن مصلحة الدولة العليا تقتضي عدم مصادرة هذه الحقوق والاجتهاد في انتهاكها، كما أن الدولة التي تطورت ورسخت مفهوم الدولة- الأمة هي التي عرفت هذه المصلحة وجعلت لها حدوداً، وأهمّها حد الحرية، فالمصلحة العليا للدولة يجب أن تحدها حرية الأفراد، لأن في تجاوز ذلك تفكيكا للرابطة السياسية وبداية تفكك وتآكل للدولة ذاتها.

ويبدو أن أصل الداء لم يتغير منذ قرون الانحطاط في العالم العربي الإسلامي (ق18)، وحتّى يومنا هذا (بداية القرن 21) فقد تبنى مفكرون مسلمون فكرة أن غياب الحرية وغلبة الاستبداد هي سبب تخلف المسلمين.

وفي هذا الصدد جاء كتاب عبد الرحمن الكواكبي (1854- 1902) حول الاستبداد [15] والذي يقول في مقدمته "... كل يذهب مذهباً في سبب الانحطاط وما هو الدواء، وحيث إنّي قد تمخض عندي أن أصل هذا الداء هو الاستبداد السياسي ودواؤه دفعه بالشورى الدستورية وقد استقر فكري على ذلك، كما أن لكل نبإ مستقرا، بعد بحث ثلاثين عاماً..."

ومنذ ذلك الحين، لم يتم البحث في العلاج رغم وضوحه، فلم يتم بناء المؤسسات التي تكرس الشورى أو ما يقوم مقامها من مؤسسات تضمن حرية اختيار المواطن لمن يحكمه بطريقة شفافة ونزيهة.

وهكذا سيطر الاستبداد السياسي على معظم الدول العربية مع اختلاف في الطبيعة الشكلية للأنظمة السياسية ذات الجوهر الواحد (أنظمة جمهورية وراثية، أنظمة ملكية وراثية)، قاسمها المشترك هو الاستبداد وما يتبعه من إقصاء وتهميش وعجز بيّن وواضح في المشروعية.

2- **المشروعية:** من ضرورات بناء الدولة الحديثة إعادة بناء علاقة السلطة بمواطنيها، أي هندسة علاقة جديدة بين الحكام والمحكومين، وذلك عند الحد الذي يشعر فيه المواطنون أن ذلك النظام صالح ويستحق التأييد والطاعة[16] ولا يتحقق ذلك إلاّ من خلال اشتراك مختلف مكونات المجتمع التي تحظى بتأييد شعبي واسع في تكوين السلطة

في إطار نظام تشاركي متوافق عليه ويتبع ذلك مشاركة مختلف الفئات مهما كان حجمها ووزنها مادامت تعبر عن تنوع مجتمعي يجب مراعاته واستثماره في تقوية الدولة واستقرار النظام وحفظ الأمن.

وهذا معناه الانتقال من التمثيل إلى المشاركة، وذلك لمواجهة التهديدات التي تحاول الأغلبية فرضها على الأقلية، في إطار ما يعرف بـ"ديمقراطية الأغلبية" وتشمل عادة:

- **الاستبعاد من المشاركة:**

التلاعب بالحقوق السياسية وعبر وسائط الإعلام لزيادة نفوذ الأغلبية في المجال السياسي مثلاً من خلال تقسيم الدوائر الانتخابية لصالح الأغلبية[17].

- **القمع:**

فرض ممارسات اجتماعية على الأقليات، وهو ما يتكرر في مجتمعات عديدة، فكثيراً ما كانت لغات الأقليات وثقافتها موضع خطر أو تهميش، والآن يفرض تصاعد التعصب الديني في بلدان عديدة ممارسات ثقافية على أقليات غريبة عنها، وفي بعض المجتمعات يكون التعصب إزاء الراغبين في ممارسة ديانتهم إنكارا للحق في التعبير وحرية المعتقد[18].

- **الإفقار:**

وذلك من خلال سلوكات الأغلبية الرامية إلى تعزيز مصالحها الاقتصادية من خلال، مثلاً: نقلها قسراً من المناطق الغنية بالموارد أو عدم استفادتها من الموارد التي تقع بباطن الأرض التي تسكنها.

وكل ذلك يطرح قضية التوزيع العادل للثروة وتقاسم السلطة، وما يترتب عنهما من مطالبات قد تأخذ طابعا مسلحاً يهدد وحدة الدولة واستقرارها، فهناك ملايين الأشخاص الذين لقوا حتفهم في حروب أهلية في العقد الماضي نتيجة التوزيع غير العادل للثروة والاستئثار بالسلطة.

وأمام مظاهر ضعف المشروعية في الداخل تكرست التبعية الهيكلية للخارج، فالتبعية اليوم في الوطن العربي هي واقع قائم له مظاهره وأبعاده الاقتصادية والغذائية والمالية والعسكرية والأمنية والسياسية والثقافية والتكنولوجية[19]". حيث خلقت هذه العوامل توازنات في المنطقة، تشجع على التباعد والانقسام والتنابذ، ودفعت بالنخبة العربية إلى التنافس بينها على خطب ودّ الغرب، أمريكا وأوروبا أساساً، لانتزاع صفة الوكالة، أو للعب دور في المنطقة يظهر سطوتها أو يضمن لها تكوين رصيد سياسي خاص بها ... يعوضها عن غياب السياسة وهامش السياسة الداخلية

... فدولنا اليوم بين من يسوق مقدرته على التهدئة وضبط النزاعات الداخلية لضمان توكيله من قبل النظام الدولي، وبين من يهدد بتفجير الأوضاع وإشعال النار، كي يستدرج عروضاً في التوكيل تتجاوز حجم قوته الحقيقية "[20]. وهنا يمكن تسجيل كيف تحولت العديد من الأنظمة العربية إلى "شركات أمنية" تعمل على حفظ أمن أمريكا والغرب في مناطق بعيدة، بينما هي عاجزة في الواقع حتّى عن حماية نفسها وضمان أمن مواطنيها.

إن هذه الوضعية تدفع بالضرورة إلى البحث في الدولة وفهم مشكلاتها باعتبارهما يشكلان المدخل الرئيسي لتحليل وفهم الأزمة الشاملة - بما فيها الأزمة الأمنية- التي تعيشها المجتمعات العربية، وكل إصلاح أو محاولة إعادة بناء، يجب أن تمر عبر الدولة، أي بناء الدولة وفقاً لمبدإ سيادة المواطن والعمل على تلبية حاجياته المتطورة، أي إعادة بناء دولة ونظام سياسي ديمقراطي حديث يتماشى ومنطق الإنسان وكامل حقوقه ويمكن الوصول إلى ذلك عبر عدة مداخل:

1- **المدخل الدستوري:** وذلك عبر بناء دستور يضمن الحقوق وينصّ عليها (الدسترة)، إضافة إلى مصاحبتها لضمانات تكفل لذويها القدرة على التمتع بها، كما تحتاج العملية إلى قضاء مستقل ونزيه يحفظ للدستور علويته وسموّه على النصوص الأخرى كافة، وتجعل أحكامه سارية على الأفراد والجماعات[21].

كما تقتضي الدسترة ترسيخ دولة القانون، سواء من حيث تقييد القانون لنشاط الدولة، أو من حيث تكون الحقوق في منأى عن كل خرق أو مس من أي جهة، بما في ذلك الجهاز التشريعي[22].

بالإضافة إلى ما سبق، فلابد من بناء مؤسسات الجودة السياسية التي تضمن التداول السلمي على السلطة وفقاً لأطر متوافق عليها وفي ظل تعددية حزبية منتظمة ومؤسسة على ثقافة المشاركة التي تسمح للمعارضة بالوصول إلى الحكم عن طريق انتخابات حرة وتنافسية.

2- **المدخل القانوني:** بمعنى إعادة تكييف البنى القانونية والإجرائية للدولة بما يتماشى ومنطق العقلانية والفعالية، وذلك عبر بناء مجموعة من القواعد التي تقدس الحقوق وتقدس الصوت الانتخابي، وهو ما يزيد من دمقرطة النظام.

3- **المدخل المؤسساتي:** أي بناء المؤسسات القادرة على تمثيل مختلف القوى الاجتماعية المتعددة والمتنوعة، زيادة على بعد مهم وهو

إعادة النظر في طبيعة التقسيم الإداري للدولة بما يكرس منطق تقريب الخدمة من المواطن سواء تمّ في إطار من اللامركزية المؤسساتية أو الحكم المحلي الموسع.

4- **المدخل الانتخابي:** وذلك بإعادة تقسيم الدوائر الانتخابية حيث نصل إلى تمثيل متوازن بين الولايات والسكان في إطار تعزيز الديمقراطية التشاركية وتفعيل مبدإ المواطنة الشاملة وما يضمنه من مشاركة لجميع الفئات.

5- **المدخل السياسي:** ويرتبط بهندسة الحكم في إطار الرشادة والجودة السياسية التي تهيكلها حقوق الإنسان والتنمية السياسية وتعززها التنمية الاقتصادية الدائمة.

إن توظيف هذه المداخل سيؤدي إلى تعزيز أمن الإنسان، ويزيد من مناعة الدولة في مضاعفة قدراتها على ضمان الحقوق والحريات لمواطنيها، وهو ما يسهم في بناء السلم الداخلي الذي يقوي قدرة الدول على مواجهة التهديدات الخارجية في إطار علاقة تكامل وانسجام بين الدولة والمجتمع.

وقد لاحظ تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009، أن الحفاظ على سلامة أراضي الدولة هو الذي يحظى بأولوية عالية في سياسات الأمن الوطني([23]) وطالب بتركيز الاهتمام على حماية أرواح المواطنين القاطنين فيها، مقترحاً مفهوم أمن الإنسان - كمكمل للأمن القومي- باعتباره الركيزة الأساسية للتنمية البشرية، وبينما تعنى التنمية البشرية بتوسيع قدرات الأفراد والفرص المتاحة لهم، يهتم أمن الإنسان بتمكين الشعوب من احتواء أو تجنب المخاطر التي تهدد حياتهم وسبل معيشتهم وكرامتهم([24]).

وعموماً، فإن أمن الدول مشروط بأمن مواطنيها وتحقيق كرامتهم وليس بالانتهاكات الجسيمة لحقوقهم، وتجاوز الفكر القائم على مبدإ المصلحة العليا للدولة إلى اعتماد مبدإ أولوية الفرد مع ضمان كافة حقوقه، وهي المقاربة القادرة على مجابهة أي تهديد لأمن الدول العربية.

الهوامش:

(1) ألبرت حوراني، **تاريخ الشعوب العربية**، تر: أسعد صقر، ط(2)، دمشق: دار طلاس للترجمة والنشر، 2008، ص 37.

(2) فيرل هيدي، الإدارة العامة: منظور مقارن، تر: محمد قاسم القريوتي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1985، ص 64.

(3) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009**، تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية، ص 07.

(4) محمد جواد رضا، "الغد العربي الأفضل وأحجية الانتظار الطويل"، **المستقبل العربي**، السنة 18، عدد 202، ديسمبر 1995، ص142.

(5) عبد الله العروي، **مفهوم الدولة**، ط(8). الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2006، ص 76.

(6) حسنين توفيق إبراهيم، **النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص57.

(7) محمد جابر الأنصاري، **تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية**: مدخل إلى إعادة فهم الواقع العربي، ط(3)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص 190.

(8) محمد عابد الجابري، **الديمقراطية وحقوق الإنسان**، ط (2). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998، ص 110.

(9) حسنين توفيق إبراهيم، مرجع سابق، ص 63.

(10) برهان غليون، **المحنة العربية : الدولة ضد الأمة**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، (ط3)، 2003، ص 19.

(11) برهان غليون، **المحنة العربية: الدولة ضد الأمّة**، مرجع سابق، ص 17.

(12) رفيق عبد السلام بوشلاكة، الاستبداد الحداثي العربي: "التجربة التونسية نموذجاً"، في: علي خليفة الكواري (محرر)، **الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة**، ط (1)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص 75.

(13) خلدون حسن النقيب، **الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر: دراسة بنائية مقارنة**، (ط3)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص 32.

(14) لويس دومون، **مقالات في الفردانية**، تر: بدر الدين عردوكي، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2006، ص 141.

(15) عبد الرحمن الكواكبي، **طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد**، الجزائر: موفم للنشر والتوزيع، 2000، ص 02.

(16) خميس حزام والي، **إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع إشارة إلى تجربة الجزائر**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003، ص 22.

(17) عبد الله عطوي، **السكان والتنمية البشرية**، بيروت: دار النهضة العربية، 2004، ص 769.

(18) المرجع السابق، نفس الصفحة.

(19) حسنين توفيق إبراهيم، مرجع سابق، ص 61.

(20) برهان غليون، "معوقات العمل الوحدوي العربي وسبل تجاوزها"، **المستقبل العربي**، السنة 32، عدد 368، سبتمبر 2009، ص145.

(21) أمحمد مالكي، "حول الدستور الديمقراطي"، في: **الديمقراطية والتحركات الراهنة للشارع العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007، ص62.

(22) أمحمد مالكي، المرجع السابق، ص70.

(23) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009**، مرجع سابق، ص01.

(24) المرجع السابق، ص 02.